مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية
Action Group For Palestinians of Syria

2018-08-19

العدد 2115

التقرير اليومي

الخاص بأوضاع اللاجئين الفلسطينيين في سورية

Daily report on the situation of Palestinian refugees in Syria

"عودة الفلسطينيين إلى مخيم جلّين وسط انعدام مقومات الحياة"

- النظام بصدد تفكيك حاجز "حميدة الطاهر" في درعا
- فلسطينيو سورية يشاركون بالاعتصام أمام مكتب الأونروا في مخيم عين الحلوة
- اتفاق ألماني يوناني على إعادة اللاجئين الموجودين على الحدود النمساوية الألمانية

+442084530978
/Actgroup.palsyria
reports@actionpal.org.uk www.actionpal.org.uk

آخر التطورات:

يواجه اللاجئون الفلسطينيون الذين نزحوا من مخيم جلّين جنوب سورية أوضاعاً معيشية صعبة، وذلك بعد عودتهم للمخيم وتعرضه للدمار بفعل القصف والمواجهات بين جيش النظام السوري وتنظيم داعش.

وقال ناشطون أن بلدة جلّين تعرضت لدمار وأضرار بنيتها التحتية، وينعدم فيها الماء والكهرباء مؤكدين أن لا وجود لمقومات العيش وسط خراب ودمار كبيرين.

الأمر الذي أجبر العائلات على السكن على أطراف المخيم لتأمين حاجاتها الضرورية من الماء والطعام، مع الإشارة إلى استغلال حاجة الأهالي للماء وبيعه بأسعار مرتفعة.

ويعاني الأهالي من انعدام مواردهم المالية وإهمال من المنظمات الإغاثية ومؤسسات النظام السوري، وعدم تقديم يد العون لهم من مساعدات أو فتح للطرق وإزالة أنقاض الأبنية.

وكانت المواجهات بين النظام السوري وتنظيم الدولة "داعش" وتضييق الأخير على الأهالي، قد أجبر السكان على النزوح من المنطقة والعيش في مركز إيواء زيزون ومناطق أخرى.

يذكر أن مخيم جلين يقع شمال غرب مركز مدينة درعا 25 كم كان يقطنه حوالي 5 آلاف عائلة معظمهم من منطقة شمال فلسطين (الدواره – الصالحية – العبيسية – السبارجه – المواسه – وبعض العائلات من الضفة وغزة).

من جانب آخر، قال ناشطون في المعارضة السورية إن اللجنة الأمنية والعسكرية التابعة للنظام السوري وقعت قرارًا بتفكيك حاجز "حميدة الطاهر" في مدينة درعا، والذي تحول خلال سنوات الحرب إلى مقر أمني لقتل واعتقال الفلسطينيين والسوريين.

ويقع الحاجز في حي السحاري في مدينة درعا، وسمي بهذا الاسم نسبة للحديقة التي تحمل الاسم نفسه، وكان النظام قد نصبه في العام الأول من الثورة السورية في 2011، وهو أول حاجز نصب في المدينة.

ومما جاء على لسان اللاجئة الفلسطينية "ريما" في شهادتها لمجموعة العمل حول إجرام عناصر الحاجز، أنهم قتلوا أخاها وابن عمها وحلاق فلسطيني في الحيّ دون سابق إنذار أو مبرر، وهم أول ثلاثة لاجئين تعرضوا لإعدام ميداني في درعا يوم 10-11-2012.

وتعتبر حواجز النظام كابوساً جديداً يؤرق حياة الشباب الفلسطيني بعد نزوحهم من المخيم و" التفييش " لهؤلاء الشباب، والخوف من الاعتقال وسحبهم إلى "السوق" موجوداً، وحملات الاعتقال التي تمارسها الأجهزة الأمنية السورية للشباب الفلسطيني من بيوتهم لإجبارهم على الخدمة العسكرية.

في غضون ذلك، شارك عدد من اللاجئين الفلسطينيين المهجرين من سورية إلى لبنان، في الاعتصام الذي نظم يوم أمس أمام مكتب مدير خدمات الأونروا في مخيم عين الحلوة رفضاً

لمحاولات إنهاء دور وكالة الأونروا والتأكيد على تمسك اللاجئين الفلسطينيين بوكالة الغوث بصفتها الشاهد الحي على قضيتهم.

وألقي في الاعتصام عدد من الكلمات تمثل المشاركين من الفصائل والقوى السياسية الفلسطينية الوطنية والإسلامية واللجان الشعبية والاتحادات والمؤسسات الأهلية. وأكدوا على وجوب استمرار تقديم الخدمات للأونروا بكافة أشكالها، وضرورة توحيد الجهود الرامية لتعزيز الموقف الفلسطيني الموحد في مواجهة كافة مشاريع إنهاء خدمات الوكالة أو حتى المساس بها لا سيما في ظل الظروف الصعبة التي يعيشها الفلسطينيون.

وطالب المعتصمون المفوض العام للأونروا بالعمل على تأمين مصادر التمويل اللازمة لاستمرار عمل الوكالة وتحسين خدماتها على كافة مستوياتها، وأكدوا أنه من غير المسموح المساس بموظفي الأونروا في لبنان تحت أية ذريعة.

الجدير بالذكر أن حوالي 31 ألف لاجئ فلسطيني سوري في لبنان يعانون من أزمات معيشية واقتصادية مزرية، نتيجة منعهم من العمل، وانتشار البطالة في صفوفهم وعدم وجود مورد مالي ثابت يؤمن لهم الحياة الكريمة.

وفي موضوع آخر، توصلت ألمانيا إلى اتفاق مع اليونان حول إعادة اللاجئين الوافدين إلى الحدود الألمانية النمساوية، إذا كانوا قد قدموا بالفعل طلبات للجوء لديها، لتكون ثاني دولة بعد اسبانيا يتم الاتفاق معها على إعادة اللاجئين.

وقالت المتحدثة باسم وزارة الداخلية الألمانية "إليونوره بيترسمان" يوم الجمعة، إن ألمانيا توصلت إلى "اتفاق من حيث المبدأ" مع اليونان بخصوص إعادة اللاجئين، وإن الأمر "متوقف فقط على مراسلات".

وبموجب هذا الاتفاق يتاح لألمانيا إعادة اللاجئين الموجودين على حدودها مع النمسا إلى اليونان، في حين تجري المفاوضات مع إيطاليا لتوقيع اتفاقية مماثلة بعد توقيعه مع إسبانيا.

يأتي ذلك في ظل استمرار وصول المهاجرين القادمين من دول آسيا وإفريقيا إلى الدول الأوروبية وخاصة اليونان وإيطاليا، ومن شأن تلك الاتفاقيات الحد من وصولهم إلى دول اللجوء الأوروبي.